

البلديات والإملاط البلديات
لجنة رؤساء البلديات اللبنانية
Comité des Maires Libanais



تقرير المؤتمر

في إطار البرنامج الوطني لدعم البلديات اللبنانية
وبرعاية معالي الوزير نهاد المشنوق وزير الداخلية والبلديات
نظمت بلدية بيت مري المؤتمر الأول حول:

الشرطة البلدية في لبنان: الواقع والتحديات والحلول

الثلاثاء في 12 أيار 2015 – فندق البستان، بيت مري

بالإشتراك مع

لجنة رؤساء البلديات اللبنانية

المعهد الفرنسي في لبنان

مجلس مقاطعة الإيفلين الفرنسية

جمعية المدن المتحدة – فرنسا

المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT)

جمعية المدن المتحدة في لبنان / المكتب التقني للبلديات اللبنانية

سياق المؤتمر وأهدافه

أعطى الإحساس المتنامي باختلال الأمن وتزايد الحوادث الأمنية دوراً أكثر أهمية للشرطة البلدية في لبنان على المستوى المحلي، وسلط بذلك الضوء على عمل عناصر الشرطة البلدية إن لناحية الدور الأمني الرقابي أو الخدماتي المحلي. وبرزت بالتالي ضرورة الإضاءة على التحديات اليومية التي تواجهها هذه الشرطة وعلى الحاجة إلى تعزيز دورها عبر تدريب يتناسب مع المهام الموكلة إليها.

ولقد طلبت بلدية بيت مري من جمعية المدن المتحدة في لبنان/المكتب التقني للبلديات اللبنانية بلورة وتنفيذ مشروع حول الشرطة البلدية من أجل تعزيز دورها وقدراتها.

وفي هذا الإطار، عقد مؤتمر وطني أول تحت عنوان "الشرطة البلدية في لبنان: الواقع والتحديات والحلول" من تنظيم بلدية بيت مري وجمعية المدن المتحدة في لبنان/المكتب التقني للبلديات اللبنانية بالإشتراك مع لجنة رؤساء البلديات اللبنانية، والمركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT)، ومجلس مقاطعة الإيفلين الفرنسية، وجمعية المدن المتحدة - فرنسا (CUF)، والمعهد الفرنسي في لبنان، وبرعاية وزارة الداخلية والبلديات.

المشاركون في المؤتمر

شارك في المؤتمر نحو مئة شخص يمثلون:

- المؤسسات الرسمية اللبنانية المعنية وفي مقدمها وزارة الداخلية والبلديات ومعهد قوى الأمن الداخلي؛
- البلديات والإتحادات البلدية اللبنانية الأعضاء في منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة؛
- المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) والسلطات المحلية الفرنسية الأعضاء في مجموعة لبنان ضمن جمعية المدن المتحدة فرنسا (CUF)؛
- بعض الجهات الدولية المعنية بالأمن بشكل عام؛
- بعض الجمعيات المحلية.

مجريات المؤتمر

انعقد المؤتمر على مدى يوم واحد وتألف من جلسة افتتاحية وطاولتين مستديرتين. وتلت المؤتمر زيارة لمتحف التراث اللبناني في الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية ولدير القلعة الأثري، بالإضافة إلى عرض لموسيقى قوى الأمن الداخلي.

✧ الجلسة الافتتاحية وعرض مشروع دعم البلديات اللبنانية من أجل تعزيز دور وقدرات الشرطة البلدية في لبنان

افتتح رئيس بلدية بيت مري السيد أنطوان مارون المؤتمر مشيراً إلى أن البلدية هي المؤسسة الأقرب للسكان المحليين وأن الشرطة البلدية تشكّل صلة الوصل بين الواقع الميداني والبلدية. ولكن الإطار القانوني والتنظيمي للشرطة البلدية في لبنان لا يزال محدوداً، ومسؤولية جهاز الشرطة هي بتصرف رئيس البلدية مما يجعلها تختلف من بلدية إلى أخرى وفقاً لخصوصيات المنطقة المعنية.



السيد أنطوان مارون رئيس بلدية بيت مري

ثم أشار إلى ازدياد الأعباء الملقاة على كاهل البلديات اللبنانية في أعقاب الأزمة السورية نتيجة ازدياد عدد السكان المقيمين بشكل ملحوظ وازدياد التوترات بين النازحين والمجتمعات المضيفة. ولا يزال التدريب المقدم لعناصر الشرطة البلدية قائماً على الجوانب الأمنية في حين أن نطاق تدخل الشرطة البلدية ومهامها يتخطيان هذا الجانب "الردعي" الذي تتولاه القوى الأمنية الرسمية. وقال أن هدف هذا المؤتمر هو الإضاءة على التحديات اليومية التي تواجهها هذه الشرطة وعلى الحاجة إلى تعزيز دورها وقدراتها.



الدكتور بشير عضيبي رئيس جمعية المدن المتحدة في لبنان / المكتب التقني للبلديات اللبنانية

وأضاف الدكتور بشير عضيبي رئيس جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية أن الجمعية عملت على إعداد مشروع دعم البلديات اللبنانية من أجل تعزيز دور وقدرات الشرطة البلدية في لبنان بناءً على طلب تقدمت به بلدية بيت مري. وهو يتضمن أربعة أنشطة:

1. إجراء تشخيص أولي حول واقع الشرطة البلدية في لبنان (شباط 2015)؛

2. إجراء زيارة تقنية إلى فرنسا حول موضوع الشرطة البلدية للإطلاع على الآليات المعمول بها في هذا الإطار (نيسان 2015)؛

3. إجراء دراسة مقارنة تشمل لبنان وفرنسا وتونس (نيسان 2015)؛

4. عقد مؤتمر وطني تحت عنوان "الشرطة البلدية في لبنان: الواقع والتحديات والحلول".

كما أشار السيد عضيبي إلى أن هذا المشروع يندرج مباشرة في سياق "مشروع التدريب البلدي" الذي يندرج ضمن الترتيب الإداري الذي وُقّع في بيروت في 26 أيلول 2014 بين وزارة اللامركزية والخدمة المدنية الفرنسية ووزارة الداخلية والبلديات ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وهو يندرج أيضاً في إطار مذكرة إعلان النوايا التي وُقّعت في تموز 2014 بين المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) والمكتب التقني

للبلديات اللبنانية من أجل تعزيز التفكير المشترك والتبادل ما بين السلطات المحلية الفرنسية واللبنانية حول هيكلية التدريب البلدي وتعزيز القدرات البلدية.

✧ الطاولة المستديرة الأولى: عرض للتحديات الماثلة أمام تعزيز الشرطة البلدية في لبنان إستناداً إلى نتائج الدراسة التشخيصية الأولى

قدّم المكلف بالمشاريع في جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية السيد ألكسي غصن المنهجية الدراسة التي نفذت بالتعاون مع وحدة "الأمن/الشرطة البلدية" في المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) حيث عرض ما تطالبته الدراسة من وضع لنماذج الاستطلاع بحسب مختلف الجهات المعنية بالأمن المحلي، وتحديد للبلديات والإتحادات البلدية المستهدفة والإشكاليات المطروحة، وتحليل للبيانات والمقابلات، وتصديق للنتائج والتوجهات الأولى خلال ورشة عمل عُقدت في بيت مري في 18 كانون الأول 2015.



السيد ألكسي غصن المكلف بالمشاريع في جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية



السيد Olivier DEGEORGES، مدير وحدة الأمن/ الشرطة البلدية في المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT)

ثم قدّم السيد Olivier DEGEORGES، مدير وحدة الأمن/ الشرطة البلدية في المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) ملخصاً عن الإستنتاجات الرئيسية للدراسة التشخيصية عن واقع الشرطة البلدية في لبنان.

أولاً، تبين أن الإطار القانوني للشرطة البلدية في لبنان غير واضح. ووفقاً لقانون البلديات الصادر عام 1977 يتولى رئيس البلدية شؤون الأمن بواسطة الشرطة البلدية التي تتمتع بصفة الضابطة العدلية. ولكن لا يشار بشكل صريح في قانون أصول المحاكمات الجزائية الى الشرطي البلدي كفرد من أفراد الضابطة العدلية. ولذلك، يطرح هذا الالتباس حول صفة الضابطة العدلية للشرطة البلدية والنقص على مستوى الاعتراف بالشرطة البلدية من قبل القضاء والقوى الأمنية الوطنية مشاكل لرؤساء البلديات وعناصر الشرطة البلدية حيث بالإمكان اعتبارهم مواطنين عاديين عرضة للتوقيف فيما هم يمارسون مهام الضابطة العدلية الموكلة اليهم.

ثانياً، في ما يخص تنظيم أجهزة الشرطة البلدية وتدريب العناصر، أتضح الاختلاف في مهام الشرطة البلدية على الصعيد القانوني بين بلدية وأخرى وخاصة في أطر العمل وآليات التوظيف. وأجمعت مختلف الجهات المعنية بالأمن المحلي في لبنان على مسألة ضعف التأهيل الأساسي للشرطة البلدية. كما أن التدريب الأساسي للشرطة البلدية غير إلزامي في القانون في حين أنه لا بد منه لتطوير المهارات المهنية اللازمة لممارسة المهنة. وتركز الدورات التي ينظمها معهد قوى الأمن الداخلي مع البلديات على اكتساب تقنيات التدخل والجوانب القانونية الرياضية والعسكرية ولكن لا تشمل مواضيع أخرى خاصة بالشرطة البلدية.

ثالثاً، في ما يخص التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية بالأمن، تبين أنه من الضروري الاعتماد على "العلاقات الجيدة" بين الشرطة البلدية ورئيس البلدية والقوى الأمنية المركزية من أجل التشارك في الحفاظ على السلامة العامة على المستوى المحلي والمناطقى. ولكن، لا يوجد بروتوكول تعاون لإضفاء طابع رسمي على هذه العلاقات وللتنسيق لتنظيم اجتماعات منتظمة بين الأطراف المعنية. وناقش السيد دوجورج النقاط الهامة الثلاث الواردة في الدراسة وهي: عدم الاعتراف بالشرطة البلدية سواء من جانب قوى أمن الدولة أو السكان؛ وعدم مشاركة المعلومات أو التعاون بشكل رسمي ومحدّد بوضوح بشأن الأمن ضمن النطاق البلدي؛ وعدم مأسسة العلاقات بين الشرطة البلدية وغيرها من الجهات المعنية بالأمن.

ثم عرض السيد Olivier DEGEORGES والسيدة Delphine POMMERET، مكلفة بالمشاريع في وحدة الأمن/ الشرطة البلدية في المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية، التحدّيات التي توصلت إليها الدراسة المقارنة حول الشرطة البلدية في فرنسا وتونس ولبنان. بالإضافة إلى ذلك، قدّم السيد الكسي غصن التحديات الرئيسية الأربعة التي أبرزتها الدراسة وهي: صعوبة تحديد الإطار القانوني والتنظيمي للشرطة البلدية؛ ونقص مواردها وسوء تنظيم مهماتها؛ والنقص في التدريب وعدم انسجامه مع العمل الميداني؛ والصعوبة على مستوى الاعتراف بالشرطة البلدية من قبل قوى أمن الدولة والتنسيق معها.

وفي ختام الجلسة ، تركّزت النقاشات حول موضوع تدريب الشرطة البلدية وتحديد دورها ومهامها. كما تم تسليط الضوء على تمتّع الشرطة البلدية في فرنسا بصفة الضابطة العدلية وعلى كون قانون أصول المحاكمات الجزائية يحدد بوضوح إطار التدخل لرئيس البلدية والشرطة البلدية. وطرح أيضاً موضوع الارتباك في تحديد دور الشرطة البلدية ودور البلدية في خضم الأزمة السوريّة. وبعد تداول الأفكار والمناقشات، كان هناك إجماع لدى المشاركين على التشخيص الذي قدم وعلى ضرورة مواصلة الإجراءات والنصوص المختلفة والممارسات غير المتجانسة الموجودة حالياً.

❖ الطاولة المستديرة الثانية: تعزيز الشرطة البلدية في لبنان: ما هي الأنشطة والخطوات الممكنة؟



هدفت الطاولة المستديرة الثانية الى تسليط الضوء على الإجراءات والتوصيات اللازمة لتعزيز دور وصلاحيات الشرطة البلدية في لبنان. وفي هذا الإطار، تحدثت السيدة آيف لامارش (Eve LAMARCHE)، رئيسة قسم الشرطة البلدية في مدينة Courbevoie الفرنسية، عن تطور الشرطة البلدية في فرنسا. وتحدثت عن تعزيز الطابع المهني الخاص بالشرطة البلدية في فرنسا في عام 1999 بفضل الإرادة السياسية لتعزيزها وبفضل القانون الذي يحدّد كفاءتها ويعزّز مواردها والتدريب الخاص بها. ويتميّز هذا القانون بخلق إطار واضح ودقيق لتوحيد مهام الشرطة البلدية على النطاق الوطني والاعتراف بعملها الا أنه يترك مجالاً لرؤساء البلديات لتعيين التوجهات الاستراتيجية للمهام الميدانية كالتركيز على الإجراءات ذات الطابع الوقائي أو على التدخل، ومن هنا التنوع الكبير في أجهزة الشرطة البلدية في فرنسا.

ثم شرح الكولونيل في قوى الأمن الداخلي Pascal HURTAULT، وهو مكلف بالمشاريع في شعبة التعاون الأمني في وزارة الداخلية الفرنسية، عن عمل الشعبة وتحدث عن دور الشرطة البلدية في ضمان أمن المواطنين كونها قوة مكّملة للقوى الأمنية الرسمية. ويكمن عمل الشعبة في التنسيق بين الجهات الفاعلة (الخاصة، الشرطة البلدية، الشرطة الوطنية وقوى الأمن الداخلي) لتأمين الأمن بشكلٍ مشترك وفي فهم تطّعات واهتمامات الشرطة البلدية ورفعها إلى وزارة الداخلية. وأشار الكولونيل أخيراً إلى أن القانون يلزم بعقد اتفاقية تنسيق بين الشرطة البلدية والقوى التابعة للدولة الفرنسية لضمان التعاون الجيد بين القوى المختلفة التي تضمن الأمن ضمن النطاق البلدي.

- على المستوى القانوني والتنظيمي

قدّم رئيس مصلحة شؤون المحافظات والأقضية في المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية التابعة لوزارة الداخلية والبلديات المهندس أحمد رجب، عمل اللجنة المعنية بتوحيد الأنظمة الداخلية للشرطة البلدية والتي تضم ممثلين عن القوى الأمنية ومفوضي الشرطة البلدية بهدف مناقشة لسبل تعزيز الشرطة البلدية في لبنان وتسهيل التواصل مع البلديات.

- على مستوى المهام والصلاحيات: نحو مهام جديدة للشرطة البلدية؟

قدّم السيد خالد اللقيس، عضو بلدية جبيل/بيبلوس، لمحة عن قسم الصحة ومراقبة سلامة الغذاء الذي يقوم بعمله من خلال التعاقد مع مراقب صحة وشرطيّ بلدية تابعين للمكتب لمراقبة المراقب. وقد تحسّنت نوعية المأكولات والمياه في جبيل عقب انشاء هذا المكتب كما حصل تعاون بين وزارة الصحة وجامعة في هذا الخصوص مما سمح بإعادة بناء الثقة مع السكان المحليين وتجاه السياح.

- على مستوى التنسيق بين المستويين المركزي والمحلي

ثم تحدّث قائمقام البقاع الغربي السيد وسام نسييه عن لجان الأمن التي تم انشاؤها على مستوى الأقضية عقب أزمة النازحين السوريين والتي تتألّف من المحافظ أو القائم مقام وممثلين عن قوى الأمن الداخلي ومختلف إدارات الدولة (الصحة، التعليم، والأمن، وغيره). وتجتمع هذه اللجان أسبوعياً لمناقشة المشاكل المختلفة والتنسيق مع البلديات لمساعدة الشرطة البلدية.

وشدد القائم مقام على ضرورة التوعية على مهام الشرطة البلدية وتطبيق نصوص القوانين السارية المفعول.

ثم تلا المداخلات نقاش، فأوضح السيد رجب أن اللجان هي ذات طابع تقني لا سياسي كما أنها مفتوحة لمشاركة البلديات وأكد السيد اللقيس على تغيير النظرة التقليدية للشرطة البلدية في جبيل فهي أصبحت أقرب إلى المواطنين وازدادت كفاءة أفرادها لتطبيق المهمات المحلية.

وتحدّثت السيدة لميا منصور، وهي خبيرة بيئية في وزارة البيئة، عن المرسوم قيد الإعداد لإنشاء شرطة بيئية لها صفة الضابطة العدلية وعن تشجيع الوزارة للبلديات على التعاون مع المستويات المركزية واللاحصرية لمواجهة التحديات المشتركة.

ثم تحدثت السيدة لامارش عن أهمية بناء الثقة بين الشرطة البلدية والمواطنين كونها شرط أساسي لحسن سير المهام اليومية للشرطة البلدية من خلال تطوير مسيرة الشرطة المهنية عبر إجراءات توظيف محدّدة وتدريبات أكثر تلبية وتكيفاً مع المتطلّبات الميدانية ومن خلال الإحتراف في العمل والسلوكيات وإيجاد التوازن بين المهمات الخدماتية المحلية والوقائية وتلك القمعية.

- على مستوى التدريب



افتتحت السيدة Delphine POMMERET هذه الجلسة بتقديم منهجية إعداد برامج التدريب في المركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) عبر تحديد تسلسل الوحدات (ملخص التدريب وأهدافه العامة وأهداف الوحدات) وصياغة وحدات التدريب (الهدف العام للتدريب، مدّة وتسلسل الوحدات ومسارها العام، المضمون وأساليب التقييم لإعطاء الشهادة).

ثمّ عرض العميد أحمد الحجار، مدير معهد قوى الأمن الداخلي، أهداف ومحتوى وحدات تدريب الشرطة البلدية في لبنان وقال أن المعهد يستقبل تقريباً 200 شرطي بالسنة ولديه لجان تدريب وتقييم للشرطة وأن وحدات التدريب التي جدّدت حديثاً تتضمّن التدريب الأساسي والتدريب المستمر. وأشار العميد الحجار إلى أنه يتم التعاون حالياً مع جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية من أجل إعداد دورات تدريبية للشرطة البلدية تشمل بالإضافة إلى الشق الرياضي والعسكري، قضايا



العميد أحمد الحجار، مدير معهد قوى الأمن الداخلي

البيئة، والسياحة، وإبراز مقومات المنطقة، وقانون البلديات، ومهمات الوساطة والوقاية، وجباية الضرائب.

وأشار العميد سامي منقارة، مستشار جمعية المدن المتحدة في لبنان ووزير سابق ورئيس بلدية طرابلس سابقاً، إلى ضرورة القيام بتحديد واضح لمهام الشرطة البلدية قبل أي تدريب. وتطرق إلى إمكانية التفكير بإنشاء مركز مستقل لتدريب الشرطة البلدية وموظفي البلديات على المدى المتوسط والبعيد.

وشرح السيد نبيل صالحاني، رئيس قسم التدريب في الدفاع المدني، خلال جلسة النقاش، أن هذا القسم يقدم العديد من الدورات التدريبية للشرطة البلدية كونها "المستجيب الأول" لحالات الحوادث وهنا تكمن ضرورة اكتساب تقنيات الإسعافات الأولية وأخذ التدابير الاحتياطية.

ثم تحدّث السيد أنطوان كلاب، باسم الصليب الأحمر في بيت مري، فأشار إلى أن منظمته تتوقع من الشرطة البلدية بصفتها "المستجيب الأول" للحوادث أن تعطي وصفاً دقيقاً لحالة الحادث عبر المكالمات الهاتفية، وأن تقيم منطقة أمنية في محيط الحادث، وتفرّق الحشد، وتبطل المخاطر و/أو الأخطار المحتملة، وتطبّق تقنيات الإسعافات الأساسية.

- على مستوى الموارد والتجهيزات

وتحدّث العقيد جورج توما، مفوض شرطة البلدية في بلدية الجديدة البوشرية - السد، عن تحديث الشرطة البلدية من خلال وضع خطة استراتيجية والحصول على الموارد المادية كالسيارات الحديثة المجهزة بنظام تحديد المواقع، والأسلحة والتدريب على حسن العلاقة مع المواطنين. كما عرض توما نشاطات غرفة العمليات التي تعالج قضايا التلوث السمعي، ومخالفات البناء وغيرها، وطالب بالحصول على الدعم لتلبية احتياجات التدريب من حيث العمل الاجتماعي والمسائل البيئية والسياحية.

ثم بدأ السيد Antéro FERREIRA، رئيس قسم الشرطة البلدية في مدينة Joinville le Pont الفرنسية، مداخلة بتقديم الممارسات المبتكرة في مجال الشرطة البلدية التي نفذتها البلدية من خلال عمليات الوقاية والأمن التي تستهدف عدّة فئات اجتماعية كالشباب والمسنين والمشردين وغيرهم. وأكد على أهمية إدراج عمل الشرطة البلدية ضمن استراتيجية ورؤية واضحة للبلدية وشدد على ضرورة تخصيص عناصر الشرطة في جميع مجالات عملهم، لأن عدم التأهيل الكافي لأفراد شرطة البلدية يعرّز ميولهم إلى تجنب معالجة المشاكل وخاصة النزاعات والجرائم المختلفة، لكي لا يقعوا في مواقف صعبة مع الأشخاص المعنيين أو حتى تجاه القانون.



السيد Antéro FERREIRA
رئيس قسم الشرطة البلدية في
مدينة Joinville le Pont
الفرنسية

- على مستوى التوظيف

شرح السيد حسين عواضة، رئيس اتحاد بلديات بعلبك، عن إجراءات توظيف الشرطة البلدية وأشار الى أهمية تنسيق هذه الإجراءات لافتاً الى أنه يمكن التوظيف بدون امتحان مجلس الخدمة المدنية. كما أنه بإمكان البلدية التعاقد مع عناصر الشرطة البلدية لتوظيفهم بشكل مؤقت. وأضاف أنه من الضروري تنسيق الإجراءات والمعايير لاختيار وتدريب الشرطة البلدية على الصعيد الوطني. وأكد أن إنشاء شرطة مشتركة بين البلديات والاتحادات يسمح بتوفير وتشارك الموارد. ثم أشار رئيس بلدية الدكوانة السيد أنطوان شختورة الى الحاجة إلى تدريب الشرطة البلدية على قانون السير الذي وضع مؤخراً قيد التنفيذ.

✧ الجلسة الختامية

أشار رئيس بلدية بيت مري السيد انطوان مارون إلى أن توصيات المؤتمر سترفع قريباً إلى وزارة الداخلية والبلديات، وهي تضم:

- تحديث التشريعات الخاصة بالشرطة البلدية؛
- تعزيز اللامركزية ودور الشرطة البلدية؛
- ضرورة التركيز على مختلف مهام الشرطة البلدية بحيث لا تقتصر على عنصر الأمن فقط؛
- ضرورة وضع نظام موحد لعناصر الشرطة البلدية وتوحيد إجراءات التوظيف؛
- الحاجة إلى تعزيز ومأسسة التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية بالأمن؛
- أهمية تدريب الموظفين البلديين والشرطة البلدية.

ثم شكر رئيس جمعية المدن المتحدة – فرنسا (CUF) السيد بيرتران غالييه (Bertrand GALLET) جمعية المدن المتحدة في لبنان /المكتب التقني للبلديات اللبنانية على تنظيم هذا المؤتمر وعلى نشاطات التعاون اللامركزي بين فرنسا ولبنان وحيًا رؤساء البلدية في لبنان على قدراتهم ورغبتهم في مساعدة مواطنيهم على الرّغم من هذه الأوضاع ودعا المسؤولين المحليين والمجتمع المدني والمنظمات الدولية الى الثقة بالديمقراطية والحوكمة المحلية.



رئيس جمعية المدن المتحدة –
فرنسا (CUF) السيد بيرتران غالييه
(Bertrand GALLET)



المفوض Eric TESSIER، ممثل
السفارة الفرنسية في لبنان

وشكر المفوض Eric TESSIER، ممثل السفارة الفرنسية في لبنان، بدوره منظمي المؤتمر والمحاضرين والمشاركين فيه وقال أنه لا يمكن غض النظر عن الدور الذي تلعبه الشرطة البلدية في خضم هذا الوضع المعقد. لذلك تشارك فرنسا في دعم العمل البلدي من خلال الترتيب الإداري الذي وُقِع في أيلول 2014، ومن خلال إطلاق مشروع دعم أنشطة الإستجابة لأزمة اللاجئين السوريين حيث يمكن للتعاون اللامركزي أن يساهم بتنويع التجارب وبإثبات غنى العلاقة بين فرنسا ولبنان على المستوى المحلي.

وكانت الكلمة الأخيرة للسيد أنطوان مارون، رئيس بلدية بيت مري، الذي اعتبر هذا المؤتمر خطوة نوعية نحو تعزيز دور الشرطة البلدية في لبنان. وقدم أخيرا الميداليات والدروع التذكارية لممثلي وزارة الداخلية والبلديات وسفارة فرنسا في لبنان والمركز الوطني الفرنسي لتدريب موظفي السلطات المحلية (CNFPT) والوفد الفرنسي من وزارة الداخلية الفرنسية والمدن الفرنسية.